ملف "ثقافة العنف في العراق"(٤)

العنف ومصادره بعد سقوط نظام صدام

توطئة في العنف

من المستحيل حصر العنف في العراق بفترة معينة من تاريخه، ولا في ممارسته من قبل جهة سياسية - اجتماعية عراقية واحدة، فعبر تاريخ العراق لا يمكن تبرئة جهة ما أو مكون معين من استخدام العنف ، حكاماً ومحكومين وكذلك كل الدول الإقليمية المجاورة للعراق وبعض البعيدة عنه سواء بشكل مباشر أم غير مباشر، ومن يدقق جيداً في تاريخ العراق سيجد أن الكل، ومن جميع الجهات، قد أوغل بالدماء العراقية. لكني سأقصر حديثي على المشهد العراقي منذ ٩ /نيسان العام ٢٠٠٣ حيث بات العراق وشعبه ومشهده اليومي ووقائع الحياة الجارية فيه محط أنظار العالم.

جاسم العايف

شركات أمنية خاصة أسهمت في تصاعد العنف

ومهما نأت بقعة عراقية بسبب الجغرافيا فإن ثمة مَنْ يسلط على ما يحدث فيها الضوء لأسباب عدة منها ما هو إيجابي للفت النظر من أجل تحاشي مسبباتها دعماً لإقامة نظام إنساني – عادل واعد يتسم بشفافية الحياة المدينة وينأى بالعراق والعراقيين عن حاضر دام ملتبس وماض قاس عانى خلاله العَراقيون العذابات والويلات طيلة عقود متواصلة، ولم يتحصل لهم سوى اكراهات السلطات المتعاقبة وتعسفها. ومن أجل تمتين القيم الديمقراطية الناشئة في العراق ، دون تراث يعتد به، تعمل بعض الجهات والمنظمات المدنية، على وفق هامش الحياة المدينة الذي بدأ بالتراجع تدريجياً ، وتهرؤ جدران العزلة، على متابعة ورصد المشهد العراقي الراهن. تبدو دراسة المشهد العراقي بعد سقوط النظام الفاشي ورصده محفوفة بمخاطر عدة، قسم منها يتعلق بموضوعة الرصد ذاتها، والآخر يندرج بالتوصيف وحدوده ودراسته لغرض تحليله واستخلاص نتائجه، والمخاطر التي تواجه عملية الرصد والتحليل، في ظل مظاهر تكريس وتفعيل الاستقطابات الدينية –الطائفية والمناطقية والعشائرية. خاصة تلك التي أفرزتها انتخابات مجالس المحافظات والتي استأثرت بالمنافع، عبر تواطئات لا حد لها ، ومعروفة وهي حديث الشارع العراقي الشعبي والرسمي من دون أن تعبأ–المجالس– أو ما يطلق عليه بـ"الحكومات المحلية"، والتي يتميز عملها بالكثير من الطعون التي لم تعد خافية على ابسط المراقبين. إن دراسة المشهد العراقي الراهن والقوى المتحكمة بالقرارات الرسمية خاصة في المحافظات، بحيادية تجعل تلك العملية معقدة وشاقة إلى الحد الذي ربما يضعها في دائرة الشكوك وسوء النوايا والتباسات المقاصد من قبل فئات وجماعات، منتفعة بالتحكم بالسلطة ومغرياتها ومنافعها، وترى أن وضع الحقائق أمام الرأي العام يحط من توجهاتها ويقلل من شرعيتها وسيعدم التفاف الناس حولها. والمشقة في رصد المشهد العراقي تأتي من توفر عوامل عدة مؤثرة فيه منها القوات الأجنبية، سابقاً، وطبيعة السلطة وتوجهاتها والقوى السياسية وتعدد مرجعياتها ومكوناتها الاجتماعية وكثرة وتنوع الجماعات المسلحة، قبل التصدي لها من قبل الحكومة المركزية، التي كتمت كثيرا من أسرار بعضها لأسباب طائفية – سياسية نفعية ، بينما فضحت وأعلنت عن بعضها، حدثت في أماكن أخرى لذات الأسباب، كل ذلك افرز ظواهر وحالات ملتبسة متداخلة ، بعضها لا تاريخ له في الواقع الاجتماعي العراقي وبعضها يُؤوّل لأسباب ودوافع سياسية واجتماعية معقدة ، وبالتالي فان أي توصيف أو عبارة و تحليل سيعد في ضوء الاستقطابات تلك قابلاً للتأويل ويمكن أن يعد بصفته "تحيزاً" ضد طرف ما وسيقود إلى الاستنكار وربما ردود الأفعال، القاسية، غير المحسوبة. ولتحاشي ذلك يتم العمل على "رصد" كل ذلك على وفق ما يوصف بـ"المنهج الحيادي" من قبل جهات مدنية عدة، وبمساعدات دولية في أهمها ما تقدمه الأمم المتحدة، وبعض المنظمات الدولية عن طريق الخبرات والمستلزمات اللوجستية، وهذا النهج يقوم على معلومات موثقة تماماً، أي أن لا يتم طرح موضوعة من دون التدقيق فيها، ومن دون التأكد من صحتها، وقد انحصرت تصوراتها في: العنف واستخدامه السياسي/ الحريات العامة/ حقوق النساء/ حرية التعبير والمعتقد. ومع تداخل هذه الموضوعات ضمنياً فانه يتم رصد وتحليل البيانات في ضوء مرجعيات واضحة معلنة هي (الدستور العراقي) الحالي، رغم بعض التحفظات عليه من قبل شرائح ومكونات عراقية عدة، والمعاهدات الدولية الخاصة بحقوق الإنسان. في محور العنف يلاحظ التباين في التعريفات التي يقدمها المعنيون بعلم الاجتماع وعلم النفس لمصطلح العنف ويمكن التمييز بين نوعين من العنف: الأول العنف المجتمعي الذي يركز على أسباب عدة منها اجتماعي وثقافي واقتصادي وسياسي. والثاني هو ما يسمى بـ "العنف السياسي"، وفيه يتم اعتماد وتوظيف العنف لأغراض سياسية، وهذا الأمر هو المعني بالرصد لأن العنف المجتمعي لا يمكن دراسته آنياً في العراق إلا عبر أبحاث ودراسات تقوم بها مراكز متخصصة وإحصاءات وبيانات للوضع العراقي، واستطلاعات للرأي العام فيه وتعمل عليها فرق بحثية متخصصة لا يمكن توفيرها حالياً أو على المستوى المنظور. يلاحظ أن العنف ومصادره وفواعله الظاهرة والجهات والأطراف المتحكمة به في العراق، منذ سقوط النظام هي: القوات الأجنبية والجماعات المسلحة ذات الأيدلوجيات المتطرفة، من أغلب الجهات، الاجتماعية – السياسية العراقية والتي تسعى لتقويض أسس بناء دولة القانون والديمقراطية الموعودة والجماعات المسلحة التي تعلن إنها تعارض التواجد العسكري الأجنبي في العراق مع وضوح ارتباطاتها ببعض دور الجوار وأجنداتها في الساحة العراقية والمليشيات المسلحة التابعة لأحزاب وقوى مشاركة في العملية السياسية والقوات الأمنية العراقية تحت أي مسمى وعصابات الجريمة المحلية والدولية. وسنتطرق إلى تلك الجماعات المولدة والحاضنة للعنف. في محور العنف يلاحظ التباين في التعريفات التي يقدمها المعنيون بعلم الاجتماع وعلم النفس لمصطلح العنف ويمكن التمييز بين نوعين من العنف: الأول العنف المجتمعي الذي يركز على أسباب عدة منها اجتماعي وثقافي واقتصادي وسياسي. والثاني هو "العنف السياسي" وفيه يتم اعتماد وتوظيف العنف لأغراض سياسية. وسنتطرق إلى تلك الجماعات المولدة والحاضنة للعنف على التوالي: القوات الأجنبية/ مع دخول القوات الأجنبية للعراق واحتلاله، برز العديد من مظاهر العنف المتمثل بالعمليات العسكرية دون معرفة أعداد القتلى والجرحى والمفقودين من المدنيين والعسكريين حتى اللحظة، إذ لم تقم أي جهة ما بعملية إحصاء للضحايا العراقيين خلال تلك الفترة، إلا انه يمكن تخمين أعداد الضحايا – بشكل تقريبي – قياسا إلى الوسائل والتقنيات العسكرية الفتاكة المتطورة المستخدمة في الحرب والإفراط في القوة مع الإسراف في استخدام المعدات والأسلحة بمختلف أنواعها وانعدام التناسب بين الفعل ورد الفعل دون أدنى حرص على التفرقة بين الأهداف المدنية والعسكرية. ومع التمكن من احتلال العراق عمدت القوات الأجنبية الى اللجوء للعنف المادي المباشر واهانة المدنيين والتحفظ على بعضهم لمجرد الاشتباه دون خشية من محاسبة أو عقوبة، وقد ساد سلوك القوات العسكرية الأجنبية عمليات عنف شديدة غير مبررة مثل سحق السيارات وركابها في الشوارع العامة وإطلاق النار العشوائي بقصد القتل بمجرد الشكوك دون محاولة التحقيق من الأهداف، وفي الغالب كان القتل نصيب الأبرياء المدنيين وهذه القوات تعلن أنها مخولة بـ (القتل) دون معرفة أصل التخويل ولماذا وحدوده ومن يمتلكه ويأمره به قانونياً. ويمكن إضافة فرق الحماية الخاصة لذلك، وما حصل في مأساة شركة "بلاك ووتر" في ساحة النسور في بغداد من أدل الشواهد على ذلك وأقربها للذاكرة العراقية. ثانيا:الجماعات المسلحة/ توصيف هذه الجماعات متشابك ومعقد لحد بعيد كونها متعددة النوايا والأهداف والاتجاهات ولا يمكن تصنيفها بدقة ، وتشترك هذه الجماعات في رفضها (للاحتلال) وما تبعه من تحولات أساسية جذرية في بنية الدولة والمجتمع ورفض العملية السياسية الجارية في العراق وتعتمد لتحقق مشروعها في ((مقاومة)) المحتلين و((معاقبة)) كل من يشترك في العملية السياسية أو الذين يقبلون بسلطة الدولة الجديدة ويعملون في مؤسساتها المختلفة وخاصة القوات الأمنية–العسكرية ، والخطاب المعتمد لهذه الجماعة هو"الاسلاموي المتشدد" لإرهاب المجتمع ولتنفيذ ما تراه "واجباً شرعياً" مستندة في ذلك إلى بعض (الفتاوى الدينية) التي تبيح القتل على ابسط الاختلافات الفقهية وفتاوى أخر تجيز قتل الضحايا الذين يسقطوا عرضاً جراء عملياتها. لقد تسارعت وتائر العنف وتغيرت طبيعتها بوضوح بعد أحداث التفجير الأول لمرقد الإمامين العسكريين، وتركزت الهجمات على البعد الطائفي ولوحظ تكاثر أعداد الجثث المجهولة في بغداد – خاصة – من خلال استمرار عمليات الانتقام الثأري المتبادل بين جهات مجهولة، أما أكثر أشكال العنف دموية ومأساوية ودماراً فهو السيارات المفخخة والعمليات الانتحارية والتي تقع بالقرب من المناطق السكنية وفي الأسواق والمطاعم ومراكز المتطوعين للشرطة والجيش وأماكن الزحام العامة، وتستهدف تلك العمليات العراقيين – دون ذنب أو تمييز– في أماكن سكنهم وعملهم وتجمعاتهم وهي مناطق رخوة لا يمكن توفر الأمن فيها دائماً ، والضحايا من الفقراء والمعوزين، تاركين عوائل بلا معيل وأجيالا من الأيتام والمشردين الذين لا يجدون دعماً ملموساً من أية جهة، مما يهدد بكوارث اجتماعية هائلة في المجتمع العراقي لا يمكن إدراك نتائجها.

لا يمكن دراسة العنف المجتمعي في العراق إلا عبر أبحاث ودراسات تقوم بها مراكز متخصصة تستوجب مسوحات وإحصاءات وبيانات للوضع العراقي ، واستطلاعات للرأي العام فيه وتعمل عليها فرق بحثية متخصصة لا يمكن توفيرها حالياً أو على المستوى المنظور.

رفع الأصفار الثلاثة

صبيح الحافظ

بين فترة وأخرى يطرح البنك المركزي فكرة رفع ثلاثة أصفار من العملة العراقية، أعلن أنه أوشك على الانتهاء من وضع اللمسات الأخيرة على صياغة القانون لتنظيم عملية الرفع بغية إرساله إلى مجلس رئاسة الوزراء ومن ثم إلى مجلس النواب ليقرر ما إذا كانت هناك ضرورة لرفع الأصفار الثلاث من العملة العراقية.

وآخر الأخبار بهذا الخصوص، ان البنك المركزي العراقي جدد تأكيده على ضرورة حذف الأصفار وإصدار عملة جديدة، وبثلاث لغات هي العربية والكردية والانكليزية، وقال نائب محافظ البنك المركزي إن تركيب العملة الحالية فيه خلل يتمثل بأن اكبر فئة من العملة العراقية الآن تساوي (٢١) دولاراً، ولذلك يلجأ التجار وكبار المتعاملين بالأوراق النقدية الأميركية لفئة المئة دولار بالتحديد، وقد أعطى مثالاً على ذلك أن فئة الـ(١٠) دولارات لا يتعاملون بها، وأضاف نائب المحافظ أن هذه المسألة إذا استمرت بهذا الشكل مع تطور الاقتصاد ونموه، فستكون هناك معوقات، وبالتالي يجب إعادة هيكلة العملة وحذف الأصفار في آن واحد، وأضاف أن هناك حاجة إلى فئات صغيرة من العملة متمثلة بالنقود المعدنية للتعاملات الصغيرة وفئات كبيرة لسد التعاملات النقدية الكبيرة، هذا وقد اعتبر المشروع مشروعاً إستراتيجياً يهدف إلى تقليل التضخم الذي تعانيه الأسواق العراقية.

أيضاً أيدت وزارة المالية الفكرة وتنفيذها كون أن عملية الحذف ستحرر الاقتصاد العراقي من القيود وتعزز قيمة الدينار في صندوق البنك الدولي.

من جهة أخرى مغايرة ومعارضة لفكرة رفع الأصفار الثلاث من العملة العراقية، أعلن مستشار رئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية إيقاف إجراءات تغيير العملة وحذف الأصفار منها، وهذه إشارة من قبل الحكومة إلى عدم قبولها مبدأ حذف الأصفار حيث ستنشأ (مافيات عملة تستعد لتزوير تريلونات الدنانير مستغلة تغيير العملة)، بدليل أن البنك المركزي العراقي صاحب المشروع اقر بأن هناك توقع نشوء مافيات تزوير العملة، حيث طالب الحكومة باتخاذ الإجراءات اللازمة لحماية العملة العراقية من مافيات متخصصة قد تقوم بتزييفها لإعاقة مشروع إعادة هيكلة العملة.

هذا وكانت الحكومة قد نفت إجراء أي تغيير على العملة المحلية في هذا العام بهدف تقليل التضخم المالي، هذا في آخر تصريح لرئيس الوزراء نوري المالكي بخصوص رفع الأصفار قال: نحتاج الى دراسة إستراتيجية وخطط لتنفيذ هذا المشروع وليس من الصحيح أن يطبق في فترة قصيرة حتى لا يحدث غسيل للأموال من بعض الفاسدين.

إننا نعتقد أن مشروع رفع الأصفار الثلاثة من العملة العراقية غير مجدٍ ولا يرفع من قيمة الدينار العراقي، وعند تطبيقه سيضيف مشكلة أخرى متعددة الأبعاد للمشاكل الكثيرة التي يعانيها الاقتصاد العراقي المتدهور، ومن هذه المشاكل هي أرباك وتشويش السوق في البيع والشراء والديون بين المواطنين، كذلك أرباك الحالة النفسية التي سوف تنتاب المواطن العراقي من جراء ظهور ظاهرة جديدة تتطلب الإجهاد الفكري والنفسي للتعود عليها وتقبلها. ومن جهة أخرى، يتطلب المشروع وقبل تطبيقه سك فئات صغيرة للعملة تمثل أجزاء الدينار الذي ستصبح قيمته فلساً واحداً، علماً أن سك هذه العملات الصغيرة سيكلف الدولة مبالغ كبيرة، ثم أن المشروع لا يعزز قيمة الدينار العراقي ((كما تقول وزارة المالية)) حيث ستبقى قيمته كما هي ((إذا طرحت كميات متساوية من أخرى متساوية تكون النتائج متساوية)).

وفي تصريح مغاير للبنك المركزي العراقي مفاده أن عملية رفع الأصفار الثلاثة من العملة المحلية هي عملية معقدة وهي بحاجة إلى دراسة اقتصادية مستفيضة، أوضح مستشار البنك المركزي العراقي ايضاً: علينا أن نتعامل مع هذه القضية بحذر وتأنٍ لأنها قد تسبب مشاكل اقتصادية في حال التسرعً أو القيام بأي شيء آخر يربك الوضع الاقتصادي العراقي.

ونحن بدورنا – احترازاً ولدفع حدوث تلك المشاكل – نرى من الأفضل والأجدى طرح المشروع على الرأي العام العراقي مع دعوة ذوي الاختصاص في علم الاقتصاد لبيان رأيهم والاستئناس به قبل إرساله إلى مجلس رئاسة الوزراء والبرلمان.

وعوداً على بدء نرى عدم جدوى المشروع كما نعتقد كونه لا يؤدي الى رفع قيمة الدينار العراقي ، فإننا نطمح لأن يتبنى البنك المركزي العراقي وخبراء الاقتصاد مشروعاً يهدف الى رفع قيمة الدينار العراقي الى سابق قيمته ليعود مساوياً لـ(٣,٣٣) دولاراً أميركياً وذلك من خلال حزمة من الإجراءات والقرارات الجريئة، أولها إعادة النظر في العملية الاستيرادية الخاطئة وتقليصها إلى حد الضروريات، حيث أن الاستيراد المفتوح على مصراعيه يستنزف فائض العملة الصعبة والمودعة لدى البنك المركزي العراقي دعماً للعملة العراقية، وعدم طرحها للبيع عن طريق المزاد العلني للراغبين من قبل التجار العراقيين في تغطية استيراداتهم للبضائع، كذلك إعادة النظر بهدف تقليص الإنفاق العام للدولة ودوائرها في ما يخص استيراد الأثاث باهظة الثمن، حيث يمكن الحصول عليها من السوق المحلية، مما يشجع ويدعم قطاع الصناعة المحلية وتوفير فرص عمل للعاطلين، أيضاً دعم وتنمية قطاع الزراعة من خلال مساعدة الفلاحين بالبذور والمكائن الزراعية بهدف زيادة الإنتاج للمحاصيل الزراعية.

العملة العراقية أمس واليوم

نحن شعب متخاصم

يعقوب يوسف الرفاعي

هذا العنوان البارز في واقعنا يعبر عن هويتنا الاجتماعية والسياسية أيضا ، فمنذ زمن بعيد كنا ولا نزال متخاصمين، كل منا يدعي أنه الأشرف وأنه الأحق في الهيمنة على الثروة والسلطة والأرض ، كل منا يرى أنه الأعلى شأنا وغيره الأسفل هو السيد وغيره العبيد، مرة صادفني رجل بغدادي قال " لقد امتلأت بغداد بالغرباء، لقد ضقنا بهم ذرعا هذه بغدادنا ليس من حق أحد أن يشاركنا فيها هي لنا مثلما كانت لأجدادنا "، قلت له " لكن هذه الأرض بما فيها بغداد هي إرث الله ليس من حق أحد أن يحتكرها لنفسه بسبب أقدميته في السكن "، قال لي بنبرة متشنجة " لكن رغم ذلك يبقى الغريب غريبا حتى يحين موته "، قلت له " على افتراض أن الغريب فاضل الأخلاق فهل يظل غريبا "، قال " نعم سيظل غريبا حتى لو كان يملك أخلاق الأنبياء "، قلت له " على افتراض أنه تصاهر معكم وانتسب إليكم ما هو موقفكم منه"، قال بلهجة متعصبة " قلت لك إن الغريب غريب ننظر إليه بعين الشك دوما وأبدا".

هذه السلوكية المريضة هي إحدى صفات مواطنين عراقيين سواء في بغداد أو في المحافظات، وحتى بالنسبة للقوميات التي تعيش على أرض العراق فهي لا تملك رصيدا من المدنية متمثلا بالتعايش الفاعل ما بين القوميات كافة ، كل قومية تنظر إلى الأخرى بعين الاستصغار، مواطن الشمال يبغض مواطن الجنوب ومواطن الوسط يبغض مواطن الجنوب ومواطن المنطقة الغربية من العراق يعيش نفس التوجه، فهل يمكن أن نعتبر أن هذا الشعب متعايش؟

كيف يتمكن هذا الشعب من تجسيد النهج والسلوك الديمقراطي الرصين وهو لم يصل بعد إلى مرحلة التعايش التي تتضمن إلغاء كافة الفوارق؟

يبدو أن نصيب السياسيين من هذه السلوكية كبير جدا فهم أيضا لم يصلوا بعد إلى مرحلة التعايش، وهم يعيشون التوتر المستمر انطلاقا من تشبعهم بروحية التنافر بين بعضهم البعض، وإذا كانت الصورة بهذا اللون فإنها تعكس جوهر شعب متخاصم منذ الأزل، لذلك لابد من إتباع أساليب حديثة لتأهيل المواطنين خاصة الجيل الجديد وزرع الوعي المدني في نفوسه، وتجذير معنى التعايش في نفوس المواطنين ومغادرة أخلاقية التنابز والتسقيط والتشويه والاستعباد، فإنها أخلاقيات تتناقض مع التحضر والتمدن، ليقبّل كل واحد منّا الآخر، ويتآخى معه انطلاقا من الحديث الشريف للرسول محمد "ص" (كلكم لآدم وآدم من تراب)، وانطلاقا من مقولة المسيح "ع" (أحبوا أعداءكم سامحوا لاعنيكم)، وامتثالا لمقولة الإمام علي "ع" (الناس صنفان أما أخ لك في الدين أو نظير لك في الخلق).